عنوان البحث: مفهوم الدولة في الخطاب الاسلامي المعاصر بين النظرية السياسية والتجربة التاريخية 1979–2014

الباحث: م. م. احمد ماجد احمد
مكان العمل: جامعة بغداد/ كلية الآداب
الإيميل: ahmed.majid@coart.uobaghdad.edu.iq

تاريخ النشر: جمادى الآخرة 1447 هـ / تشرين الثاني 2025

**الملخص:**

ان إشكالية العلاقة بين الدين والدولة ذات أهمية محورية في الفكر السياسي العربي المعاصر، نظرا لدورها المصيري في الحفاظ على تماسك النسيج المجتمعي ووحدته، لاسيما في مجتمعات تظل الهوية الدينية ركنا أساسيا من أركانها, غير أن هذا التداخل كثيرا ما يولد إشكاليات وتناقضات تهدد الوحدة الاجتماعية والسياسية للدولة وانطلاقا من هذه الأهمية، شهدت مسألة الدين والدولة عملية إعادة تفسير جذرية خلال الفترة (1979–2014)، وهي حقبة زمنية فارقة محصورة بين حدثين بالغي الأثر: انتصار الثورة الإسلامية في إيران من جهة، وإعلان قيام ما يعرف بـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) من جهة أخرى, وقد خلف صعود الخطاب الديني المتشدد في هذه الفترة أزمات عميقة في الفكر السياسي المعاصر وصلت إلى حد تعذر التكهن بمستقبل الأنظمة السياسية العربية , مما أدى إلى مواجهات مستمرة تحولت في غالب الأحيان إلى صراعات مسلحة وحروب سياسية, ولم تنجح هذه المواجهات في المحصلة النهائية في إرساء نظام سياسي حديث يقوم على أسس إسلامية رشيدة ومستقرة.

**الكلمات المفتاحية: الدولة، الخطاب الاسلامي، النظرية السياسية، التجربة التاريخية، (داعش).**

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Search title: **The concept of the state in contemporary Islamic discourse between political theory and historical experience 1979-2014**

Researcher: **Asst. Lect. Ahmed Majed Ahmed**

Workplace: **University of Baghdad/College of Arts**

Email: **ahmed.majid@coart.uobaghdad.edu.iq**

Publication date: **November 2025**

**Abstract:**

The issue of religion and the state occupies an important place in contemporary Arab political thought, due to its great importance in maintaining the unity and cohesion of society, given the adherence of these societies to the religious faith, and the problems that this contradiction may produce that negatively affect the unity of society and the state, therefore, the question of religion and state has been largely reinterpreted, especially in the period under study (1979-2014) due to its importance, which lies between the victory of the Islamic Revolution in Iran and the declaration of the formation of the Islamic State of Iraq and Al- Sham (ISIS), and the deep crises left by this extremist religious discourse in contemporary political thought, which make it difficult to predict the future of Arab political systems, this crisis has crystallized due to the ambiguity that characterizes the general political mind on the one hand, and the political thought of Islamic parties, which exploited religious discourse in the field of politics on the other hand, which led to permanent and continuous confrontations, often ending in conflicts and political wars, which did not succeed in establishing a modern political system based on rational Islamic foundations and principles.

**Keywords** :**State, Islamic, discourse , Political theory, .Historical experience ISIS .**

**المقدمة:**

يأتي الخطاب الديني لوضع مبادئ عامة وقواعد ناظمة للحياة، ويعمل على تعزيز القيم والأخلاق الأصيلة في المجتمعات، بهدف ضبط إيقاع المجتمع من خلال بناء منظومة رقابة داخلية ووازع ديني يضبط سلوك الإنسان, ويهدف هذا الضبط إلى تحقيق أمرين أساسيين: الأول هو عبادة الخالق، والتي تمثل العلاقة بين الخالق والمخلوق، والثاني هو تنظيم العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، حيث يترك للإنسان مجال الاجتهاد في وضع نظام الحياة المناسب له ضمن الضوابط العامة, وفي ظل الموجة الحالية التي تتجه إلى عزل الإسلام عن الشأن السياسي، وقد اتجه الخطاب الإسلامي المعاصر إلى رفع شعار "الدولة الإسلامية" واكسائها بفضائل أخلاقية وسياسية غير مسبوقة.

ولد التيار السياسي الإسلامي المعاصر متأثرا بالثقافة السياسية السائدة في المنطقة، التي تمحورت في مجملها حول التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي عبر أدوات الدولة, ومن هنا سعى الخطاب الإسلامي إلى مواكبة التطلعات السياسية المعاصرة من خلال محاولات التحديث والتجديد وفق رؤية إسلامية محدثة, لذلك واجه الخطاب الإسلامي العديد من التحديات على مستوى التنظير الفكري ومحاولات التطبيق الواقعي, إلا أن ما يعمق المشكلة هو ميل هذا الخطاب في صورته الغالبة إلى "أسلمة" دولة التجزئة والانقسام التي ورثت إرثا ثقيلا من الأزمات منذ الحقبة الاستعمارية وذلك عبر محاولة أسلمة التشريعات القانونية والمظاهر العامة لهذه الدولة ثم نعتها بـ"الدولة الإسلامية", فعندما يتحدث الإسلاميون عن الدولة الإسلامية، فإنهم غالبا ما يقصدون أسلمة الأوعية السياسية القطرية القائمة، مكتفين بإسقاط مقولات السياسة الشرعية ونموذج الخلافة كما طرحها الفقهاء والأصوليون القدامى على دولة التجزئة الحديثة.

ان الخطاب الإسلامي المعاصر وجد مسكونا بهاجس إعادة بناء الدولة الإسلامية منذ بداياته الأولى، وسعى إلى تطبيقها بأي شكل من الأشكال، مما أدى في بعض الأحيان إلى اللجوء للعنف ضد الخصوم السياسيين وحتى ضد القوى الاجتماعية التي لا تؤمن ببعض تلك الأفكار أو الوسائل, وقد نتج عن ذلك ظهور تطرف سياسي واجتماعي ضد الآخر في إطار الخطاب الإسلامي المعاصر.

تعالج إشكالية البحث الخطاب الإسلامي المعاصر مفهوم الدولة بين النظرية السياسية الإسلامية والتجربة الواقعية في الفترة (1979–2014)؟ من خلال تحليل التصورات النظرية للدولة في الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر, مع التأكيد على دراسة النماذج التطبيقية الإسلامية لمفهوم الدولة, فضلا عن تقييم مدى نجاح التجربة التاريخية في تجسيد النظرية ورصد التحديات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي واجهت هذا المشروع

## المبحث الاول: مفهوم الدولة في الفكر الاسلامي التقليدي

لم يرد في القرآن الكريم أي اشتقاق لفظي مباشر لكلمة "الدولة" بالمفهوم السياسي الحديث ويعزى ذلك على الأرجح إلى أن عرب شمال الجزيرة العربية – الذين نزل القرآن بلغتهم وخاطبهم – لم يكونوا يعرفون قبل الإسلام كيانا سياسيا شاملا على هيئة دولة بمؤسساتها الثابتة أو حكومتها ذات الصلاحيات المحددة والواضحة, وإن كانت قد عرفت لديهم بعض الأشكال الأولية للسلطة المشتركة، والتي تمثلت في هيئات مثل "الملأ" المكونة من شيوخ القبائل وأعيانها, وكانت كلمة "المدينة" هي التعبير الغالب للدلالة على المجتمع السياسي أو الدولة عند العرب, ومع بزوغ فجر الإسلام، بدأت معالم الدولة الإسلامية في التكون والتشكل تدريجيا حتى أصبحت نموذجا يحتذى به في جزيرة العرب, فقد اضطلع الرسول صلى الله عليه وسلم بمهمة قيادة هذه الدولة الناشئة إلى جانب مهمة الإمامة الدينية, غير أن الفكر السياسي الإسلامي شهد تحولا ملحوظا , لا سيما في العصرين الأموي والعباسي، حيث مثلت تلك الفترة منعطفا حاسما شهد أفولا لمفهوم "الخلافة" بصورته الأولى وحلول مفهوم "الملك المورث" محله، مع الإشارة إلى أن نظام الخلافة نفسه لم يخل من ممارسة السلطة الدينية, وبالرغم من أن الشريعة الإسلامية تهدف إلى إقامة مجتمع إنساني واحد تحت نظام ودستور موحد بهدف نشر العقيدة الإسلامية وتطبيق أحكام الشريعة في أرجاء العالم، فإن ذلك يبرز الطبيعة المتلازمة بين الدين وتشكيل الدولة في التجربة الإسلامية عبر التاريخ. (جميل 2022، 141 – 142)

لكن إذا نظرنا الى الواقع لم تكن الشريعة الاسلامية لها سلطة فاعلية على العالم اجمع لأجل ذلك نرى أن هذه الأحكام لا تطبق إلا في البلاد التي فيها الحكم والسلطة تحت يد المسلمين من دون غيرهم، وبناء على هذا فإن الحكم الفقهي قد قسم العالم الى دارين(دار الاسلام ودار الحرب) , وقد استنبط بعض الفقهاء في احكامهم من أن الدولة الاسلامية تشمل البلد الذي تظهر فيه أحكام الاسلام بسلطان المسلمين وكانت القوة والغلبة والمنعة فيه للمسلمين، ولا تشترط فيها أن يكون المواطنون جميعهم من المسلمين، بمعنى سواء كان أغلبهم من المسلمين أو غير ذلك مادامت السلطة تحت سيطرة المسلمين، والعبرة عند جمهور الفقهاء بغلبة الاحكام وليس بعقيدة من في الدار، وقول الفقهاء دار الاسلام ودار الكفر، فيه اضافة كلمة دار الى الاسلام والكفر , ومن هنا نلاحظ ان التشبيه الاسلامي بمعناه الدلالي للفقه الشرعي فهو لا يؤمن سوى بالدولة التي اوجدها الاسلام وفق اطر اسلامية بغض النظر عن المصطلح او التسمية التي تطلق عليها باختلاف الزمان وتطور المجتمعات خلال تلك الفترة التي شهدت نظام الخلافة الاسلامية . تعد الدولة الإسلامية من الموضوعات التي أثير حولها الكثير من الجدل لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين، فقد طرح هؤلاء المفكرون مفهوم الدولة الإسلامية مقابل مفهوم الدولة الوضعية، والدولة الإسلامية هي الدولة التي تتبنى الإسلام منهجا وسلوكا في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكافة

الأمور المتعلقة بتنظيم أمور الدولة, وقد بدأ اهتمام المفكرين الإسلاميين بالتنظير للدولة الإسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية، وعد البعض منهم هذا الاهتمام نتيجة لتأثر الإسلاميين بالمفاهيم التي سادت في الثقافة الغربية ومنها مفهوم الدولة وذلك لعدم اهتمام المسلمين قبل هذه الفترة بالتنظير لمسألة الدولة، وإنما كان جل اهتمامهم هو السلطة، لان الخلاف بين المسلمين كان خلافا على السلطة وليس على الدولة. (حسن 2011، 148)

**اولا – مفهوم الدولة ونظام الحكم**

لم يتمكن العباسيون من إقامة نظامهم السياسي على أسس مشروعية الخلفاء الأوائل، فقد لجأوا إلى توظيف مصطلح "دولة" في الخطاب السياسي العربي والإسلامي, وقد ارتبطت هذه الكلمة في أصلها – كما هو بين – بمعنى "الدول والغلبة"، مما جعلها تستخدم للإشارة إلى الثورة أو الانقلاب السياسي في المقام الأول, ومن هنا فإن الجذر اللغوي لمصطلح "دولة" في التراث العربي يلمح إلى أصله الانقلابي أكثر من كونه يعبر عن مفهوم مؤسسي مستقر, فبزوال سلطان الأمويين، دارت "الدولة" لصالح بني العباس وجاءت دولتهم تعبيرا عن دورة القدر وتقلبات التاريخ , ولهذا السبب أطلق العباسيون على انتصارهم على الأمويين اسم "دولة "ويلاحظ أن دلالة كلمة "دولة" حتى العصر العباسي الأول لم تتجاوز المعنى الذي حددته القواميس اللغوية، إذ لم تكن قد تبلورت بعد كمفهوم مجرد يدل على الاستقرار والثبات والاستقلالية عن النظام السياسي القائم, ويرجع ذلك بشكل خاص إلى طبيعة الفقه الإسلامي، الذي ازدهر في العصر العباسي، حيث ينظر إلى الدولة من منظور ديني لا بوصفها فكرة فلسفية مجردة أو ظاهرة تاريخية قائمة بذاتها – على الرغم من إدراكه لهذين الجانبين – بل يراها في المقام الأول أداة إلهية، وجزء أصيلا من التدبير الإلهي المستمر لأمور البشر عامة والمسلمين خاصة. (الحصري 2021، 253 – 256)

**1- لغة واصطلاحا**

ان الأصل اللغوي لكلمة ( الدولة ) هي عربية المنبت وتؤكد غالبية معاجم اللغة العربية أن كلمة دولة ( بالضم ) ، ودولة ( بالفتح ) لها معنيان : ( الدولة ) بضم الدال كلمة تستخدم في مجال المال ويراد بها الاستيلاء ، كما تفيد معنى شيء متداول من مال ونحوه, (ابن منظور 2005، 327)

وكذلك فقد وردت كلمة (دولة) في القرآن الكريم مرة واحدة في قوله تعالى (( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)) الحشر :7 , بمعنى ان لا يقع مال الفيء في أيدي الأغنياء ويكون ملكا متداولا بينهم من دون الفقراء. (الدمشقي 1987، 234)

اما مصطلح (الدولة) بفتح الدال، كانت كلمته الأصلية تستخدم في سياق الحرب والقتال، ويراد بها الغلبة والانتصار حيث تدال إحدى الفئتين (تغلب) على الأخرى، فيقال: "كانت لنا عليهم الدولة" وجمعها (دول) بكسر الدال، ومصدرها التداول، الذي يعني انتقال الشيء من شخص إلى آخر وتداوله بينهم, ومن هذا المعنى استمدت الاستعارة، كما في قوله تعالى: {وتلك الأيام نداولها بين الناس} [آل عمران: 140]، أي أننا نصرفها بينهم، فتصير الغلبة والتفوق لهؤلاء تارة ولهؤلاء تارة أخرى . ( الرازي 1983، 216), وقدأطلق مصطلح (الدولة) في العصر الحديث على كيان سياسي يتمتع بإقليم محدد ونظام حكومي واستقلال سياسي, فتكون دولة مستقلة ذات سيادة، وقد توصف بأنها دولة دستورية إذا كانت سلطاتها الحكومية مقيدة بنصوص دستور واضح، يكفل الحريات العامة ويضمن حقوق الأفراد، مقابل أن تكون "مطلقة" لا يحدها قانون أو دستور . (عمر و آخرون 2008، 788)

**2-نظام الحكم**

إن نظام الحكم ضرورة من ضرورات الاجتماع البشري، لا سيما في المجتمعات المتقدمة, أما في المجتمعات البدائية وتتمثل السلطة في الزعامة الفردية, وقد عرفت المجتمعات البشرية في مسيرتها التطورية مستويات مختلفة لأنظمة الحكم، حيث كان كل نظام يعبر عن درجة التطور الذي بلغه المجتمع, فالنظام القبلي يفرز زعيم القبيلة وما يحوط به من وجوه وحكماء القوم، وعندما تستقر القبيلة وتنشئ حضارة، يفرز الواقع الحضاري الجديد نظاما يتلاءم مع هذا التطور، مثل النظام الملكي الذي قد يتطور بدوره إلى نظام إمبراطوري مع تطور الواقع, أما فيما يتعلق بدولة الإسلام الأولى، فعندما بعث الرسول صلى الله عليه وسلم في عام 610م، كانت السلطة في مكة تتمثل في عدد من الزعماء والوجهاء، وكانت العادات والتقاليد هي الحكم الأعلى للجميع. وفي يثرب (المدينة المنورة لاحقا)، تشير السيرة النبوية إلى أن أهل المدينة كانوا قبل الهجرة يستعدون لتنصيب عبد الله بن أبي بن سلول ملكا عليهم، مما يدل على أن الواقع المدني كان مهيأ لمثل هذا التطور .وكان دخول الرسول صلى الله عليه وسلم المدينة مهاجرا بمثابة إعلان عن قيام المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية. بل إن تحويل اسم يثرب إلى "المدينة" كان إيذانا ببدء تأسيس المدينة الفاضلة في الإسلام, وبعد عشر سنوات من الهجرة النبوية أصبحت الجزيرة العربية لأول

مرة في تاريخها تخضع لسلطان دولة الرسول صلى الله عليه وسلم، التي لم تكن تقبل بإسلام شخص حتى يعلن انضواءه تحت راية الدولة الإسلامية والالتزام بطاعتها .وقد انبثق نظام الحكم في الإسلام من قواعد دينية شرعية ثابتة، تحددها الشريعة الإسلامية وأحكام الفقه، ويمكن تلخيص أسسها فيما يأتي:

1- الحاكمية لله : فالحكم لله تعالى فالحاكمية هي مظهر ربوبية الله للناس, وهي تتجلى في العالمين كذلك بخضوعهم لله وحده فلا يكون الناس معترفين بربوبية الله لهم إلا إذا خضعوا له وحده والا إذا خلصت عبوديتهم لهذه الربوبية, وبتعبير آخر لهذه الحاكمية فأن الناس منكرون لربوبية الله لهم متى خضعوا لحاكمية أحد غيره لا يحكمهم بشرعه. (المودودي 1983، 2)

2-السيادة للشرع: ان مبدأ سيادة الشرع ينبع من حقيقة أن الحكم المطلق هو لله تعالى وحده, وبما أنه سبحانه لا يحكم بين الناس مباشرة بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد انعقد إجماع جمهور المسلمين – عند بحثهم لمسألة الحكم واختيار الحاكم – على أن السيادة والمرجعية العليا هي للشرع وحده ويظهر هذا جليا في منهج الخلفاء والأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث كانوا إذا واجهوا أمرا من الأمور المباحة التي لا نص فيها، يستشيرون أهل العلم والأمانة ليختاروا أيسر الآراء وأقربها إلى مقاصد الشريعة, أما إذا وجدوا نصا صريحا في الكتاب أو السنة فإنهم يلتزمونه حرفيا وقفوا عنده ولم يتعدوه إلى غيره، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم .ولقد أكد عدد من مفكري الإسلام وعلماء الأصول على هذا المبدأ تأكيدا صريحا، فقرروا أن السيادة المطلقة محصورة في الشرع، وأنه لا حكم قبل ورود حكم الله، وأن العقل المجرد لا يصلح أن يكون مصدرا للحكم التشريعي المطلق. (الشوكاني 1999، 8)

ويرى المفكرون الاسلاميون المعاصرون ان السيادة في الدولة الإسلامية لله عز وجل، فالتشريع له وحده وهذه السيادة متمثلة في كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم والدولة إنما تستمد سيادتها جراء التزامها بالأحكام الشرعية وتنفيذها , وللأمة بعد ذلك حق تولية الإمام ومحاسبته وعزله ومراقبة السلطة الحاكمة في التزامها حدود الله، وليس لها ولا للسلطة الحاكمة الحق في العدول عن شريعة الله. (حسين 1412 هـ، 341)

3-سلطة الأمة ومبدأ التفويض: تستمد السلطة العليا في النظام السياسي الإسلامي شرعيتها من الأمة، التي هي مصدرها وصاحبة الحق في منحها ومقتضى هذه السلطة هو تطبيق شرع الله تعالى, ونظرا لأن الأمة بمجموعها لا تستطيع مباشرة هذه السلطة بنفسها، فإنها تقوم باختيار هيئة تنفيذية (حكومة) لتنيب عنها في مهمة إقامة الدين وحمايته وحراسته.

4-الشورى كركن أساسي: يعد مبدأ الشورى من الأسس الراسخة التي يقوم عليها النظام السياسي في الإسلام. وقد جاء القرآن الكريم مؤكدا على هذا المبدأ في قوله تعالى: {والذين استجابوا لربهم وأقاموا

الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون} (سورة الشورى: الآية 38 ), الشورى ليست مجرد آلية حكم سياسية فحسب، بل هي منهج حياة متكامل يفترض أن يتحلى به المسلمون على مستوى الأفراد والجماعات, وهي من أبرز سمات العقلانية والحكمة في التصرف، مما يشير إلى الخصوصية التي يتميز بها هذا السلوك وإلى الأهمية القصوى التي يكتسيها في حياة الأمة الإسلامية. (عمارة، الإسلام واصول الحكم لعلي عبد الرزاق 2000، 44 – 49)

**ثانيا – الدولة الاسلامية من الخلافة الى السلطنة**

إن نظام الحكم والدولة من الضرورات الأساسية للاجتماع البشري وكلما ارتقت الحضارات ازدادت حاجة الناس إلى نظام سياسي يستجيب لمتطلبات التطور والنهوض, ولما كان الإسلام قد جاء لنهضة المجتمعات البشرية وتوجيهها نحو إقامة نظام اجتماعي فاضل، وكان الشمول من أبرز خصائصه الفكرية والعقدية، فإن النظام السياسي يعد من صميم حقائقه عقيدة وشريعة ومن الجلي أن صورة الإسلام لا تكتمل ولا تتحقق فاعليته بشكل كامل، إلا في ظل دولة ترعى مبادئه وتقوم على قيمه, وهذا ما يجسده الفكر السياسي الإسلامي، فالمتأمل في نظم الإسلام يدرك أنه جاء ليحقق تغييرا إيجابيا وشاملا في كل مناحي الحياة ولا يقوم هذا التغيير إلا على أساس نظام سياسي رشيد وعليه، يمكن القول إن نظام الحكم ضرورة اجتماعية وحقيقة دينية من منظور الفكر السياسي الإسلامي.

غير أن الحديث عن الفكر السياسي العربي الإسلامي بفهمه الواسع والعميق لا يمكن أن يتم بعقلية سياسية محضة، بل بعقلية نظرية تحليلية، مما يجعل التفكير فيه من مهمات الباحثين والمفكرين في المقام الأول وليس من شأن السياسيين الممارسين وهذا يستدعي إعادة قراءة التراث من الداخل لمواجهة أشكال التطرف التي تهدد كيان العقل العربي وهو ما لن يتأتى إلا باستثمار جهود المفكرين في دراسة بنية العقل السياسي , ويمكن في هذا الصدد الاسترشاد بآراء الفلاسفة والمفكرين العرب والمسلمين حول إشكاليات العقل العربي والإسلامي وتفاعله مع مفهوم الدولة عبر التاريخ، لاسيما في العصرين الأموي والعباسي، اللذين مثلا أبرز مراحل نشأة الدولة وتطورها لدى المسلمين, كما يمكن اعتبار المحددات التي أوردها الجابري في مشروعه "نقد العقل العربي" – والمتمثلة في "العشيرة والغنيمة والعقيدة" – بمثابة خارطة طريق تؤطر الممارسة السياسية في السياق الإسلامي وتكشف عن الأسس التي بنيت عليها فلسفة الدولة وعقيدتها السياسية عبر التاريخ. (الحصري 2021، 257 – 259).

وفي تحليل العقل السياسي العربي يمكن تحديد ثلاثة محددات أساسية شكلت مساره عبر مراحل تاريخية مختلفة:

1-العشيرة: تشكل العشيرة إحدى مقومات اللاوعي السياسي التي ترتكز في دفاعها عن كيانها على رابطة القرابة ، متجاهلة في الغالب معايير الكفاءة والخبرة, وقد تولد عن هذا الانتماء شكل من العصبية التي انتشرت بشكل واسع في السلوك السياسي الإسلامي عبر التاريخ.

2-الغنيمة: ارتبط هذا المفهوم في الخطاب السياسي الإسلامي بالمكاسب المادية التي تحققت عن طريق الغزو والقوة، أي بما يأخذه الغالب من المغلوب, فهذه الثروة كانت وليدة القوة العسكرية وليس النشاط الاقتصادي المنتج. وبالتالي، فإن الاهتمام بالبعد الاقتصادي هنا مقصور على حالات يكون فيها الاقتصاد دافعا ومحددا للفعل السياسي، وهو ما تجسده فكرة "الغنيمة ."3

3-العقيدة: برز دور العقيدة بوضوح في المجتمعات الإسلامية، خاصة في المرحلة المكية التي شهدت توحيدا مبكرا للمسلمين حول الإيمان بالله ورسوله، متجاوزين بذلك العصبيات القبلية السائدة, إلا أن بعض الحركات الإسلامية استغلت الخطاب الديني لاحقا لدفع الناس الى الوحدة السياسية تحت مظلة الدولة، مما أدى إلى خلط الدين بالسياسة، وتعزيز التعصب والاستبداد السياسي، والذي كان بدوره عاملا رئيسيا في التطرف وتأزم الأوضاع الاجتماعية. (الجابري 2000، 60-71)

إن العقل السياسي العربي تأسس في الجاهلية على محددي القبيلة والغنيمة، ثم أضيف إليهما محدد العقيدة في عصر النبوة, أما في العصرين الأموي والعباسي، فقد تداخلت هذه المحددات معا، وتشكلت عوامل جديدة نتيجة لتطور المجتمع واتساع رقعة الدولة، مما أعطى كل مرحلة خصوصيتها, وقد أدت هيمنة هذه المحددات إلى تحول الدولة إلى أداة للسلطة وقناة للثورة، مما ولد عصبيات معارضة هددت كيان الدولة وأجبرتها على استخدام القوة لقمعها أو التحالف مع عصبيات أخرى لضمان بقائها, كما أسفر التداخل والتمييز بين المحدد الديني والسياسي عن نتائج عميقة، حيث أن الخلاف السياسي – إذا ما استغل – يمكن أن يتحول إلى خلاف ديني ثم طائفي، وهو نمط تكرر عبر مراحل التاريخ السياسي للدولة العربية الإسلامية. (الجابري 2000، 57 – 59)

## المبحث الثاني – تحولات مفهوم الدولة في الخطاب الاسلامي المعاصر 1979-2014

يعرف المفكرون الإسلاميون المعاصرون الدولة الإسلامية بأنها دولة غائية تضع إقامة الدين على رأس أهدافها وتسعى إلى نشر الدعوة عبر سلطة الدولة ومنظومة التربية, فتمنح الدولة الدعوة الإسلامية

زخما عالميا وتمثل الإطار الأمثل لتطبيق الأحكام الشرعية المستنبطة من الاجتهاد الإسلامي, أما الشريعة الإسلامية فلا تلزم الدولة بشكل حكومي محدد، إلا بما تقتضيه من ضرورة خضوع الدولة للقانون وتمسكها بالشرعية, إذ لا يتوقع من التشريع أن يحدد الهيكل التنظيمي للحكومة أو يعين وسائل عملها وأساليبها، فهذه من الأمور التي يترك أمر تحديدها –عادة– لاجتهاد الحكام وأهل الاختصاص تبعا للمتغيرات الزمانية والمكانية والتطورات الحضارية, وتقتصر وظيفة المشرع –في هذا الإطار– على وضع الأحكام الكلية المناسبة التي تحقق المصلحة وتبعد المفسدة, وينتظر من التشريع أن يضع ضوابط عامة تحدد نوعية الوسائل والأساليب لضمان مشروعيتها دون الدخول في التفاصيل التنفيذية, وهذا بالضبط ما وفرته الشريعة الإسلامية، حيث وضعت أطرا عامة توجه عمل الحكومة في إطار الأحكام الإسلامية الكلية تاركة للمسلمين مسؤولية تحديد الوسيلة المناسبة ثم استنباط حكمها الشرعي بما يحقق المصلحة ويجنب المفسدة. (الطبطبائي 1402 هـ، 71 – 75)

يأتي الخطاب الإسلامي ليحدد معالم النظام السياسي المثالي وأدواته العملية مبرزا أهمية التنظيم السياسي في الإسلام, وينطلق هذا الخطاب من رؤية ديناميكية تستند إلى آليات اجتماعية حيوية واتجاهات حركية مستقلة تسعى إلى فرض نموذج تاريخي محدد بكل تفاصيله، بعد أن افترضت فيه الخيرية المطلقة والتنزيه الكامل عن أي قصور أو خطأ مقدسة إياه بوصفه تجسيدا لإرادة السماء على الأرض, غير أن الإجماع على قبول هذا الافتراض ينحصر في الجانب المتعلق بشخصية الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأحداث حياته، ولا يمتد ليشمل كل معاصريه أو من تولوا الشأن السياسي من بعده في مختلف عهود الدولة الإسلامية, مما يجعل صفة "الخيرية والتنزيه" خاصتين غير عامتين, ويبرز ما عاشه المجتمع الإسلامي من خلافات سياسية مبكرة أن النموذج السلطوي الذي يروج له الخطاب الإسلامي المعاصر يفتقد إلى جانب كبير من واقعيته، إذ يتشبث بمثالية تاريخية وقدسية لنموذج السلطة الإسلامية الأولى متناسيا استحالة استنساخ "الجانب النبوي" الفريد منه وبتشبثه بهذه الصورة المثالية أضاع الخطاب السياسي الإسلامي فرصة بناء تجربة واقعية قابلة للتطبيق. (مراد 2007، 130 – 132)

## اولا– الانظمة السياسية الاسلامية المعاصر

### 1–الثورة الاسلامية في ايران 1979

تعد مسألة العلاقة بين الدين والسياسة من أهم الركائز التي تستند إليها الحكومة من وجهة نظر الإمام الخميني, فالحكومة التي كان ينشدها والسياسات التي تتبعها تنبثق بشكل كامل من الإسلام، إلى درجة يصبح معها الفصل بين الدين والسياسة أمرا مستحيلا .ويعود اعتقاد الإمام بأن السياسة المنشودة مستمدة

بالكامل من الدين إلى رؤيته للإسلام بوصفه مدرسة شاملة ترعى كافة الشؤون، سواء كانت فردية أم اجتماعية، مادية أم معنوية، ثقافية أم سياسية، عسكرية أم اقتصادية, هذه النظرة الشمولية هي القادرة على خلق اندماج كامل بين الدين والسياسة، فلا يعود هناك أي مجال للتعارض بينهما .بلغت درجة الوحدة بين الدين والسياسة في فكر الإمام الخميني مبلغا جعل من إقامة الحكومة واحدة من أعظم الواجبات والعبادات، حتى إنه عد عدم المشاركة في الشأن السياسي من الكبائر وفي هذا الإطار، يبرز الفقه الشيعي بوصفه المدخل الأساسي للتوفيق بين الدين والسياسة، إذ يمتلك جانبا سياسيا متكاملا يمثل ذروة مدرسة الرسالة والإمامة ويتجلى هذا الاتحاد في تطور المجتمعات والفقه التقليدي، شريطة أن يشتمل هذا الفقه على نظريات وتوجهات سياسية واضحة. (كوشكي 2011، 14 – 21)

يستمد فكر الإمام الخميني حول مفهوم الحكومة من شمولية الإسلام، حيث يتناغم الدين مع السياسة والقانون, فالعقيدة توجه سلوك الأفراد والجماعات والمجتمع بأكمله بينما ينظم التشريع حركة المجتمع والدولة ويضبطها , وبهذين العنصرين يبنى مجتمع متكامل ومتناغم مع الرؤية الإسلامية للدولة والتي تقوم على ثلاثة أركان أساسية :

1–القيادة: وتتمثل بالإشراف على حركة المجتمع والدولة، وربطها بالمقاصد الإلهية، والسعي لتطبيق التعاليم الإسلامية.

2–الجمهور: الذي يشكل الدعامة الأساسية والركن الجوهري الذي تقوم عليه الدولة.

3–التأصيل النظري: حيث تقوم العلوم والنظريات الإسلامية بتأسيس الدولة وتوجيه عملها لتحقيق غاية إقامة المجتمع المسلم. (كوشكي 2011، 26 – 29)

تتبنى الفلسفة الفكرية التي قادت الثورة الإسلامية في إيران رؤية ترفض النظم الوضعية بمختلف أشكالها، سواء كانت ملكية أو فردية أو أرستقراطية , وبالرغم من أن النظام الإسلامي الذي طرحته هذه الثورة يقترب – من حيث تنظيم العلاقات بين السلطات – من النظام الرئاسي، إلا أنه يختلف عنه اختلافا جوهريا عن النمط المطبق في النظم الديمقراطية الرأسمالية القائم على مبدأ الفصل التام والمحكم بين السلطات, وفي هذا الإطار, قدم الإمام محمد باقر الصدر رؤية متكاملة لركائز الدولة في النظرية الإسلامية، موضحا شكل الحكم الذي يجمع بين الإيجابيات الموجودة في النظام الديمقراطي مع وجود فوارق جوهرية تمنحه مزيدا من الموضوعية والضمانات ضد الانحراف, وتتمثل أبرز هذه الفوارق في أن السيادة في النظام الإسلامي هي لله تعالى، وأن الأمة هي موطن الخلافة والمسؤولية أمام الله، بينما يمثل الدستور الإسلامي شريعة الله ولا يخرج عن نطاق التشريع الإلهي. (الصدر 1403 هـ، 17 – 19)

كما يقدم الفقه الإسلامي تفسيرا واضحا وتصورا عميقا لمفهوم السيادة، بحصرها في الله تعالى، وإسناد الولاية والقيمومة للشريعة الإسلامية التي يمكنها تنظيم الاجتماع البشري, وفي هذا المعنى يؤكد الإمام الصدر أن "الله سبحانه وتعالى هو مصدر السلطات جميعا", وقد انعكس الخطاب السياسي الإسلامي الذي تبنته الثورة في إيران – قبل الثورة وبعدها – في التصورات الفقهية العميقة التي صاغها رجال الدين عبر المنظومة الدينية وآليات الاجتهاد، مستخدمين أدوات خطابية وتراكيب لغوية سعيا للتوفيق بين الدين والسياسة، وتحقيق الغايات العليا المستمدة من صميم العقيدة الإسلامية وأحكامها, وعلى هذا الأساس فإن مفهوم "دور المرجع" عند الصدر و"ولاية الفقيه" عند الإمام الخميني يمثلان مصطلحين متقاربين نظريا وتطبيقيا، ويشكلان قمة تطور الفكر السياسي الشيعي وتطبيقه الذي بدأ في الظهور بشكل ملحوظ منذ منتصف القرن التاسع عشر, ومن الجلي أن محمد باقر الصدر قدم نظرية متكاملة للثورة الإسلامية والاجتماعية من أجل إقامة حكومة إسلامية وهو الحلم الذي تحقق على يد الخميني, إلا أن طبيعة الخطاب السياسي لزعماء الثورة الإسلامية في إيران بعد انتصارها شهدت تحولا واضحا في الرؤى المتعلقة بمفهوم الدولة، خاصة على المستوى الجيوسياسي، والذي تجلى في سعيها إلى "تصدير الثورة" إلى الدول المجاورة، انطلاقا من رؤية فقهاء الثورة ومنظريها لشمولية الدولة الإسلامية وتوسعها. (دكمجيان بلا تاريخ، 186 – 188)

### 3–(الدولة الاسلامية في العراق والشام– "داعش" ) 2014

يعرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المختصر بـ "داعش"، بأنه جماعة جهادية متطرفة تتبنى إيديولوجية عنيفة تدعي أنها "خلافة" وتمثل السلطة الدينية الشرعية لجميع المسلمين, ينحدر التنظيم من سلالة تنظيم القاعدة، لكنه تطور ليشكل كيانا هجينا يجمع بين الإيديولوجيا الراديكالية للقاعدة، ونموذج القيادة المركزية المشابه لحزب الله، وآليات الحوكمة المحلية المستوحاة من حركة طالبان الأفغانية, (كلاع 2020، 67 – 70) لذ اعتمد التنظيم تكتيكات وحشية مثل الحرب الخاطفة، والعنف المفرط، والعمليات الإرهابية، والاستغلال الجنسي، والاغتيالات الجماعية، كأدوات للسيطرة على المناطق وإخضاع السكان, ويشكل صعود "داعش" بداية مرحلة جديدة في تاريخ التنظيمات "الجهادية" ، حيث يسعى إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى تتمثل في إقامة دولة – خلافة – قائمة على تفسيرات متطرفة للشريعة الإسلامية, ومنذ توسعه في سورية عام 2013، قدم نفسه باعتباره النواة "الصادقة" لتحويل الحلم الجهادي بإقامة الدولة إلى واقع ملموس, وقد اعتمد التنظيم استراتيجيات براغماتية للبقاء والتوسع، تمثلت في :

1–السيطرة على الأراضي وإدارتها كوسيلة لفرض النظام وجذب المقاتلين.

2–توظيف الخطاب الإعلامي والإيديولوجي للتجنيد وجمع التبرعات.

3-تفسير النصوص الدينية بما يخدم أهدافه ويمنح أفعاله صورة من "الشرعية".

لقد رفض تنظيم "داعش" كل تصورات المذاهب الإسلامية السنية والمعايير الفقهية التقليدية، ليبني تفسيره الخاص الذي يبرر عنفه وسلطته , وبالرغم من ادعائه الإسلام، فإن الإيديولوجيا لم تكن غاية في حد ذاتها بقدر ما كانت أداة لكسب المال والسلطة والنفوذ, وقد نجح مشروعه السياسي في جذب قطاعات من السكان داخل وخارج المنطقة، حيث رأى أنصاره في "الدولة" المعلنة هدفا واقعيا يمكن تحقيقه من خلال استخدم الخطاب التاريخي والرمزي للخلافة لاستثارة المشاعر وكسب التأييد. (نامق و كاظم 2020، 196 - 198).

**ثانيا – العوامل المؤثرة في الخطاب الاسلامي المعاصر**

تميزت نشأة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر بالانطلاق من تحت وطأة التراث الثقافي والتاريخي الإسلامي القديم حاملا في طياته سردياته وصراعاته وحقائقه, ولم يقتصر الأمر على استدعاء هذا التراث بل تم إعادة إنتاج صراعات السلف وأدبهم الاحتجاجي، مع محاولة إضفاء صبغة معاصرة عليها عبر استبدال المفردات التقليدية (كالإمام، الخليفة، البيعة، أهل الذمة) بمفردات حديثة (كأنظمة الحكم، المؤسسات، الجنسية، الثروة العامة) ,غير أن هذا التحوير الاصطلاحي لم يصاحبه تحول جوهري في البنية الفكرية أو المنهجية؛ فقد بقي نمط التعاطي مع هذه المفاهيم أسير الأطر الذهنية الوسيطة, بل سادت نزعة لتكييف المعاصر والحديث ليتوافق مع ما ساد لدى القدماء، فكان الماضي حاكما على الحاضر بدلا من أن يكون الحاضر تطورا طبيعيا يستلهم الدروس ويتجاوز الأخطاء, وازداد الأمر تعقيدا مع الطبيعة التعددية للخطاب الإسلامي المعاصر نفسه الذي انقسم – بسبب الانغلاق والتخندق الفكري – إلى ألوان طائفية ومذهبية (شيعي، سني، سلفي)، يتفرع كل منها إلى تيارات ذات رؤى متباينة , ولكن يبقى القاسم المشترك بينها جميعا هو التأثير الحاسم للإرث التاريخي على المستويين الفقهي والأصولي، وما يحمله من تجارب سياسية وصراعات طائفية. (عمارة 1988، 26 – 30)

شكل الحضور العاطفي والفكري الكبير للماضي ومحاولة إعادة إنتاجه بصيغ معاصرة هاجسا شغل الفكر الإسلامي وأضعف تركيزه على معضلات الحاضر، كما عمق من انقساماته الداخلية, وقد أدت محاولة استحضار فقه الماضي وتجاربه ذات الخصوصية المكانية والزمانية وإسقاطها على الواقع إلى استيراد أزمات الماضي وإضافتها إلى أزمات الحاضر، مما أوقع المجتمعات الإسلامية في أزمات مضاعفة ويتجلى أثر هذا الإرث في الطروحات السياسية والخطاب الاجتماعي الذي يعتمده دعاة هذا الفكر، والذي يعتمد على استثارة العواطف، مما يهدد التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي. (حيتامة و بوحبيلة 2019)

1-تأثير الراي العقائدي على الفكر السياسي : باستقراء مسار الخطاب السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر، لا سيما في العالم الإسلامي عموما والعراق على وجه الخصوص، نلاحظ وجود تداخل كبير بل وهيمنة شبه كاملة للخطاب العقائدي على الخطاب السياسي, وقد أدت هذه الهيمنة إلى طغيان المرجعية الدينية على حساب التخصص السياسي، فأصبح من النادر أن نجد مفكرين سياسيين متخصصين، في مقابل وجود فقهاء يفسرون الشأن السياسي, كما أن شرعية كل تيار فكري أصبحت مستمدة من الفقيه أو المرجع العقائدي الذي يتبناه ذلك التيار, ولا شك أن لهذه الظاهرة عواقب بعيدة المدى على مستوى الفكر والحركة معا، وذلك لأن عمل الفقيه الأساسي – سواء أكان مرجعا دينيا أم مرشدا – ينصب على الفتوى في الأمور الدينية، ولا يتخذ من السياسة إلا مجالا ثانويا من مجالات اهتمامه, وهذا على عكس المفكر السياسي المحترف الذي يجعل من السياسة ميدانه الرئيس، فيراقب تطوراتها، ويحلل ظروفها، ويقترح معالجات لقضاياها, وبما أن القناعات العقائدية للفقيه تستند إلى أحكام استنباطية ضمن إطاره المذهبي الخاص، وهي قناعات تختلف من فقيه إلى آخر، فإن آراءه السياسية تختلف بالضرورة أيضا, وهذا الاختلاف يؤدي بدوره إلى تباين في تصورات ومواقف القوى السياسية المنتمية إلى كل مرجعية، مما يخلق حالة من التقاطع والاصطدام التي قد تتسبب في مشاكل كبيرة، خاصة عندما تبنى المواقف السياسية على أسس عقائدية صلبة. (عبد الوهاب 2015)

2-تأثير الرواية الدينية : لا تزال الميثولوجيا الدينية حاضرة بقوة في حياة المجتمعات، بما فيها المتقدمة منها، غير أنها برزت في الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر بشكل مبالغ فيه، وقد حققت للحركات الإسلامية وقياداتها مكاسب كبيرة, فقد حررت هذه الميثولوجيا القيادات من عبء تحمل مسؤولية الأخطاء الناجمة عن قراراتهم البشرية المحضة المرتبطة بصراعات السلطة ومطامحها, كما ضمنت لهم طاعة الأتباع وصمتهم , ووفرت لهم مبررات جاهزة لتفسير تأخر بلدانهم الحضاري، بادعاء أن معاناتها وبؤسها لم يحن وقت انتهائها بعد، وأن ازدهارها مرهون بتحقق المخطط الإلهي في وقت لاحق, وبهذا نقل الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر مسؤولية الفشل والتخلف عن عاتق القيادات والحركات، وألقى بها بشكل غير مباشر على القدر الإلهي، مستندا إلى حجة أن توقيت هذا المخطط غير محدد ولا يمكن الجزم به فباتت هذه المجتمعات تنتظر الخلاص من قوى السماء والمخططات الغيبية, وفي المقابل أدى ذلك إلى إضعاف الفعل الإنساني المبدع والقدرة على صناعة القرار، ليصبح الاعتماد على الميثولوجيا ذريعة لتبرير الإخفاق واستمراره إلى أجل غير مسمى. (عبد الوهاب 2015)

3-عقلية المعارضة وعقلية بناء الدولة : دراسة الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر تمثل امتدادا لتحليل طبيعة علاقة السلطة بالشعوب في البلدان الإسلامية؛ وهي علاقة اتسمت – على امتداد تاريخها –

بالتوتر والاضطراب, فقد ساد نمط من الحكم المستبد، ضيق الأفق، لا يتقبل الرأي الآخر ولا يتحمل معارضيه, ولا يمثل هذا الواقع المتأزم ظاهرة طارئة أو حديثة، بل هو إرث تمتد جذوره لقرون عديدة، منذ تحول نظام الحكم في العالم الإسلامي إلى ما يشبه "الملك العضوض" الذي تتناقله الأسر الحاكمة وتوظفه لخدمة مصالحها وملذاتها, وقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك أن أصبحت المعارضة السياسية مغامرة محفوفة بالمخاطر تتهدد حياة من يقدم عليها, إلا أن تنوع البشر واختلاف مصالحهم ومعتقداتهم وتصوراتهم لإدارة شؤونهم الخاصة والعامة، يفرض – بحكم الطبيعة – وجود صوت معارض مهما بلغت قسوة السلطة وجبروتها, وهذا الإرث الثقافي العميق المتعلق بمنظومة الحكم لم ينقطع مع دخول العصر الحديث، بل استمر ممتدا بآثاره، لذلك بقيت تيارات المعارضة السياسية تعاني منه على اختلاف مشاربها الفكرية وتوجهاتها, ولقد خلف هذا الواقع إشكالية جوهرية في التعامل مع الواقعين السياسي والاجتماعي، كما ألقى بظلاله الثقيلة على إدراك هذه التيارات لطبيعة النظريات السياسية المعاصرة، وفلسفة بناء الدولة ومقوماتها الأمر الذي تجلى بوضوح في مضامين الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر وأطروحاته. (العرداوي 2024)

4-النزعة الطائفية في الخطاب السياسي : تعاني النزعة الطائفية في الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر من ضعف بنيوي جعلها عاجزة عن مواجهة خصومها أو توسيع قاعدة مشروعها الوطني ليشمل جميع أبناء الوطن، بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية والمذهبية, وقد دفعها هذا الضعف إلى اللجوء للعمل المسلح كوسيلة لفرض وجودها, نتيجة لذلك أصبح هذا الخطاب متخلفا عن روح عصره فهو يعيد إنتاج نموذج دول الطوائف الذي ساد في القرون الوسطى، بدلا من أن يتناغم مع مقومات الدولة الحديثة القائمة على مفهوم المواطنة وسيادة القانون والمؤسسات, وقد أسفر هذا التناقض عن انقسام سياسي خطير استشرى في جسم الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر, ويعزى سبب هذه الإشكالية إلى جذور هذا الخطاب التي نشأت في كنف الخطاب العقائدي والفقهي، إذ شعر الإسلاميون غير المتفقهين بقصور رؤيتهم السياسية للواقع الاجتماعي والاقتصادي، فسعوا إلى اكتساب الشرعية لخطابهم من خلال البحث عن غطاء شرعي, وهذا بدوره أوكل مهمة بلورة النظام السياسي وتعزيزه فكريا للفقهاء وفقا لتصوراتهم لمقتضيات الشريعة, كما ساهم الفراغ الفكري والسياسي الذي عانت منه العديد من الحركات الإسلامية في بداياتها، فجمع الفقيه داخل هذه الحركات بين دور رجل الدين والمفكر السياسي، ليصبح هو من يرسم مسار العمل والحكم السياسي وفقا لرؤيته التي تجمع بين متطلبات الدين وضرورات العصر. (العرداوي 2024)

**الخاتمة:**

يمثل مفهوم الدولة في الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر (1979–2014) أحد أكثر المفاهيم إثارة للجدل والتطور في الفكر السياسي الحديث، إذ شهد هذا المفهوم تحولات عميقة فرضتها المتغيرات الإقليمية والدولية، وتبدل أولويات الحركات الإسلامية، وتنامي حضور الدولة الوطنية الحديثة في مقابل نماذج الحكم التقليدية, وقد أظهرت الدراسة أن الخطاب السياسي الإسلامي لم يكن كتلة صلبة أو رؤية موحدة، بل كان فضاء متنوعا تتقاطع فيه الاتجاهات الحركية والدعوية والعقلانية، بين من رفع شعار "الدولة الإسلامية" بمضامين عقائدية صارمة، ومن حاول التوفيق بين متطلبات الدولة الحديثة ومبادئ الشريعة، ومن انتقل لاحقا إلى خطاب "المواطنة" و"المشاركة السياسية" بعد تجارب الاحتكاك المباشر بالسلطة, كما بينت نتائج البحث أن محطات التحول الكبرى، مثل الثورة الإيرانية، وصعود الحركات الجهادية، ثم مرحلة ما بعد 11 ايلول، وصولا إلى الانتفاضات العربية عام 2011، لعبت دورا مركزيا في إعادة تشكيل خطاب الدولة داخل الفكر الإسلامي، سواء عبر تعزيز مفاهيم الشرعية والمقاومة، أو من خلال تبني مقاربات أكثر براغماتية تقترب من بناء الدولة الوطنية الحديثة, وفي مقابل ذلك، برزت تيارات فكرية إسلامية نقدية دعت إلى إعادة تعريف الدولة بعيدا عن النموذج الثيوقراطي، والتركيز على مبادئ العقد الاجتماعي والحرية السياسية والعدالة .وتوصلت الدراسة إلى أن الجدل حول مفهوم الدولة داخل الخطاب الإسلامي لم يحسم بعد، وأنه يعكس في العمق صراعا بين مرجعيتين: مرجعية تراثية تستمد شرعيتها من النموذج الإسلامي التاريخي، وأخرى حداثية تستند إلى معايير الدولة الحديثة وقيمها المؤسسية, غير أن هذا الجدل نفسه أسهم في إثراء النقاش السياسي والفكري، وفتح الباب أمام مراجعات متواصلة تسعى إلى مواءمة الهوية الإسلامية مع متطلبات الدولة المعاصرة, وبذلك يتضح أن دراسة مفهوم الدولة في الخطاب السياسي الإسلامي خلال الفترة 1979–2014 ليست مجرد بحث في فكرة سياسية، بل هي محاولة لفهم تحولات عميقة عاشها العالم الإسلامي، وما تزال آثارها ممتدة في حاضر الفكر والممارسة السياسية, ومن هنا تأتي أهمية مواصلة البحث في هذا الموضوع، للكشف عن الاتجاهات المستقبلية لهذا الخطاب، وكيف يمكن له أن يقدم إضافة واقعية ومتوازنة إلى مشروع الدولة الحديثة في العالم العربي والإسلامي.

**التوصيات**

1–ان الشريعة الاسلامية التي بحثت امور العبادات والمعاملات وتفاصيلها كانت قد تركت تفاصيل الدولة ومؤسساتها لاجتهاد العقل السياسي بما يتناسب مع الظروف مع التأكيد على القيم التي يجب ان تتوفر في ذلك النظام .

2- أن العقل السياسي الإسلامي لم يحسم بعد طبيعة العلاقة بين الدين والدولة وقد استشكل عليه الفصل بين النظرية السياسية المعاصرة والتجربة التاريخية في الاسلام .

3-النظرية السياسية الاسلامية في بناء الدولة يجب ان تتحدث وتتأطر بما يخدم الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وان تواكب النظم السياسية المعاصرة وتكون اكثر شمولية في التعامل مع القضايا الديمقراطية .

4-ضرورة اخضاع الخطاب الديني للرقابة المؤسساتية لاسيما الخطاب الذي يستغل في الجانب السياسي والذي ينتج عنه ازمات سياسية واجتماعية وغالبا ما يؤدي الى التطرف والاحتراب بين اطياف المجتمع .

5- ان الاستبداد السياسي هو السبب الأساس في تدجين الفكر الديني ونشوء فقهاء السلطان وهو السبب في تأزيم الفكر الديني ونشوء الغلاة والمتطرفين الذين ينظرون إلى القيم الدينية من الحلقات المغلقة والزوايا الحادة ,ومن هذه الثغرات يتسلل الكثير من أعداء الدين والحكم معا.

6- إسقاط بعض المفاهيم والمصطلحات على حالات خاصة وتركيبها على مقاس هذه الحالات وانتزاعها من سياقها وفضائها وشموليتها ومجالات فعلها واختزال معناها في بعد واحد هو ما يخلق احكام ومفاهيم واجتهادات يراد منها تحقيق مكاسب معينة ومصالح فردية .

7 – هناك خلط كبير تقع فيه الكثير من الجماعات الاسلامية ضمن خطابها السياسي, وهو الفرق بين رفض الشعب للشريعة كمبدأ وبين رفض الشعب لتطبيق الشريعة كأسلوب, لان المبدأ ثابت والاسلوب فأنه متغير بتغير قناعات تلك الجماعات واساليبها في التطبيق والذي يتمثل في الفعل البشري غير المقدس .

8-الخطاب السلامي بحاجة إلى تبني قراءات إسلامية لمفهوم الدولة بصياغات واقعية معاصرة، تتناسب مع التغيرات والتطورات الحاصلة في الميدان الدولي وتتوافق مع معطيات الدولة نفسها، تقوم على احترام مفهوم الدولة المعاصرة وسيادتها القومية واحترام حدودها وحقوق مواطنيها بعيدا عن الاساطير الدينية.

## قائمة المصادر والمراجع:


1. ابو الأعلى المودودي. 1983. حول تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحاضر. ترجمة خليل الحامدي. الرياض: مكتبة الرشد.
2. احمد مختار عمر، و آخرون. 2008. معجم اللغة العربية المعاصرة. 1. القاهرة: عالم الكتب.
3. الامام ابي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي. 1987. تفسير ابن كثير. بيروت: دار المفيد.
4. الامام ابي الفضل جمال الدين محمد ابن منظور. 2005. لسان العرب. 4. المجلد 5. بيروت: دار صادر.
5. السيد محمد باقر الصدر. 1403 هـ. الإسلام يقود الحياة. 2. طهران: وزارة الارشاد الإسلامي.
6. العلامة الطبطبائي. 1402 هـ. نظرية السياسة والحكم في الإسلام. ترجمة محمد مهدي الآصفي. طهران: الدار الإسلامية للنشر.
7. العيد حيتامة، و سارة بوحبيلة. 2019. "الخطاب بين أساليب النجاح والمشكلات التي تواجهه." مجلة دراسات المجتمع ( جامعة جيجل) 2 (4): 44 – 52.
8. ايمن عبد الوهاب. 2015. "تجديد الفكر والخطاب الدعوي." مجلة أحوال مصرية (مركز الاهرام للدراسات) (57).
9. بتول حسن. 2011. "مفهوم الدولة واركانها في الفكر الإسلامي المعاصر." مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد) (43).
10. بسمة خليل نامق، و احمد عدنان كاظم. 2020. "وحدة الخطاب الديني والسياسي." مجلة بحوث الشرق الأوسط (54): 196 – 198.
11. خالد عليوي العرداوي. 2024. تجديد الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر في العراق. العراق: مركز الفرات للدراسات.
12. ريتشارد هرير دكمجيان. بلا تاريخ. الأصولية في العالم العربي. ترجمة عبد الوارث سعيد. مصر: دار الوفاء.
13. ساطع الحصري. 2021. دراسات في مقدمة ابن خلدون. 2. وندسور، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.
14. سيد قطب حسين. 1412 هـ. في ظلال القرآن. السابعة عشر. القاهرة: دار الشروق.
15. شريفة كلاع. 2020. "الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش." مجلة مدارات سياسية (جامعة الجزائر3) 4 (1): 67 – 70.
16. عبد الباسط جميل. 2022. "مفهوم الدولة وتكوينها في الفقه الإسلامي." مجلة الجامعة العراقية 3 (68): 141 – 142.
17. علي عباس مراد. 2007. "الخطاب السياسي الإسلامي واشكالية المراوحة بين الشورى والديمقراطية." مجلة العلوم السياسية ( جامعة بغداد) (35): 130 –132.
18. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي. 1983. مختار الصحاح. دمشق: دار الكتاب العربي.
19. محمد بن علي الشوكاني. 1999. ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. 1. تحرير الشيخ احمد عزو عناية. دمشق: دار الكتاب العربي.
20. محمد صادق كوشكي. 2011. تأملات في الفكر السياسي للأمام الخميني. د. م: جمعية المعارف الإسلامية.
21. محمد عابد الجابري. 2000. نقد العقل العربي. 4. المجلد 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

22.محمد عمارة. 1988. الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية. القاهرة: دار الشروق.
23.—. 2000. الإسلام واصول الحكم لعلي عبد الرزاق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

## List of sources and references:

1. Ahmed Mukhtar Omar, et al. 2008. Dictionary of Contemporary Arabic. 1st edition. Cairo: Alam Al-Kutub.
2. Imam Abi al-Fida Isma'il ibn Kuthair al-Dimeshqi. 1987. Ibn Kuthair's Interpretation. Beirut: Dar Al-Mufid.
3. Imam Abi Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad Ibn Mandhoor. 2005. Lisan Al-Arab. 4th edition. Volume 5. Beirut: Dar Sadir.
4. Muhammad Baqir Al-Sadr. 1403 A.H. Islam leads life. 2nd edition. Tehran: Ministry of Islamic Guidance.
5. Al-'Allama al-Tabtaba'i. 1402 A.H. Theory of Politics and Governance in Islam. Translated by Muhammad Mahdi Al-Asifi. Tehran: Dar al-Islamiyyah for Publishing.
6. Al- Eid Haytama, and Sarah Bouhabileh. 2019. "Discourse between Success Styles and Problems Faced." Journal of Community Studies (Jijel University) 2(4): 44-52.
7. Ayman Abdel Wahab. 2015. "Renewing thought and advocacy discourse." Ahwal Masriya Magazine (Al-Ahram Center for Studies) (57).
8. Batool Hassan. 2011. "The Concept of the State and Its Pillars in Contemporary Islamic Thought." Journal of Political Science (University of Baghdad) (43).
9. Basma Khalil Namiq, and Ahmed Adnan Kadhim. 2020. "The Unity of Religious and Political Discourse." Journal of Middle East Research (54): 196 - 198.
10. Abul Ala Maududi. 1983. On the Application of Islamic Sharia in the Present Era. Translated by Khalil Al-Hamidi. Riyadh: Al-Rushd Library.
11. Khaled Alaiwi Al-Ardawi. 2024. Renewing Contemporary Islamic Political Discourse in Iraq. Iraq: Al-Furat Center for Studies.
12. Richard Harir Dekmjian. "n.d.". Fundamentalism in the Arab World. Translated by Abdel Warith Saeed. Egypt: Dar Al-Wafa.
13. Sati' Al-Husri. 2021. Studies in the Introduction of ibn Khaldun. 2nd edition. Windsor, UK: Hindawi Foundation.
14. Sayyid Qutb Hussain. 1412 A.H. In the shadows of the Qur'an. Seventeenth edition. Cairo: Dar Al-Shurouq.
15. Sharifa Kalaa'. 2020. "The Emerging Geopolitical Extensions of ISIS." Journal of Political Orbits (University of Algiers3) 4(1): 67-70.
16. Abdul Basit Jameel. 2022. "The Concept of the State and its Formation in Islamic Law." Journal of the Iraqi University 3(68): 141-142.
17. Ali Abbas Murad. 2007. "Islamic Political Discourse and the Problem of Conflict between Consultation and Democracy." Journal of Political Science (University of Baghdad) (35): 130-132.
18. Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir al-Razi. 1983. Mukhtar Al-Sahah. Damascus: Dar al-Kitab al-Arabi.
19. Muhammad bin Ali al-Shawkani. 1999. Guidance of the Scholars to Achieve Truth from the Science of Usul. 1st edition. Edited by Sheikh Ahmad Azzou Enaya. Damascus: Dar al-Kitab al-Arabi.
20. Mohammad Sadegh Kooshki. 2011. Reflections on the Political Thought of Imam Khomeini. Dr. M.: Islamic Knowledge Society.

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

**21.** Muhammad Abed Al-Jabri. 2000. Critique of the Arab Mind. 4th edition. Volume 3. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
**22.** Mohamed Amara. 1988. The Islamic State between Secularism and Religious Authority. Cairo: Dar Al-Shorouk.
**23.** —. 2000. Islam and the Principles of Governance by Ali Abd al-Razzaq. Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.